وديع عواودة (*)

سفينة «المشتركة» إلى أين تسير ؟

نصف عام على الانتخابات العامة: نظرة على الحلبة السياسية في إسرائيل

جرت الانتخابات العامة للكنيست العشرين في إسرائيل في ١٧ آذار ٢٠١٥ ، وبخلاف كل التوقعات والاستطلاعات حاز الليكود برئاسة بنيامين نتنياهو على النتيجة الأكبر (٣٠ مقعدا) متجاوزا حزب «المعسكر الصهيوني» المعارض برئاسة إسحق هرتسوغ (٢٤ مقعدا). لكن الليكود كاد يجد نفسه في حالة ينطبق عليها القول «نجحت العملية والمريض مات» لإخفاقه بتشكيل حكومة بسهولة رغم استغلاله كل المدة القانونية الممنوحة له لذلك (٤٢ يوما). جاء ذلك في ظل توازن موازين القوى بين معسكري اليمين والوسط – يسار وبعد مفاجأة حزب «إسرائيل بيتنا» برئاسة أفيغدور ليبرمان الذي اختار البقاء في المعارضة رغم انتمائه لمعسكر اليمين ورغم كونه حليفا طبيعيا لليكود. اضطر بنيامين نتنياهو بعدئذ لتشكيل حكومة (٢٠ وزيرا) تستند لأغلبية طفيفة مكونة من ٦١ نائبا من أصل ١٢٠ نائبا في الكنيست. وقد انطلقت حكومة نتنياهو الرابعة هذه في ١٤ أيار ٢٠١٥ بعدما تعرض نتنياهو لابتزاز شركائه في الائتلاف الحاكم ممن اشترطوا انضمامهم لها بالكثير من المطالب والتعيينات أبرزها ربما تعيين أييلت شاكيد وزيرة للعدل رغما عنه ورغم قلة تجربتها وحساسية مهامها بالنسبة له هو شخصيا. من أبرز قرارات الحكومة في هذه المدة الوجيزة قرارات تخدم أوساطا محددة كالمتدينين الحريديم. من هذه القرارات على سبيل المثال استعادة مخصصات مالية تدفع لطلاب المعاهد الدينية رغم أن المحكمة العليا تعتبر ذلك غير قانوني لأن القرار يحرم الطلاب في

(*) صحافي– كفر كنا.

الجامعات، وهو يلغي قرار الحكومة السابقة. كذلك قرار نقل المحاكم الدينية اليهودية من وزارة العدل إلى وزارة الأديان التي تقاد من قبل وزير حريدي. وهكذا في قرار وزاري يلغي الخدمة العسكرية المفروضة على الحريديم وإصلاحات بأنظمة التهويد التي عادت لتكون بيد المؤسسة الحاخامية، وكل ذلك بفعل قوة تأثير حزبي شاس ويهدوت هتوراة. بعد محاولات فاشلة بالماضي نجح حزبا الحريديم بتمرير مشروع قانون باعتماد «تفضيل مصحح» لليهود الحريديم في مختلف نواحي الحياة.

لكن هناك بعض النتائج التي حققها هذان الحزبان المتدينان وهي تهم كافة المواطنين في إسرائيل وليست فئوية الطابع، مثل زيادة مخصصات التأمين الوطني للأطفال وإلغاء ضريبة القيمة المضافة على الكهرباء والماء والمواصلات العامة، ورفع الحد الأدنى للأجور إلى ٥٣٠٠ شيكل وهذه أيضا ترجمة للاتفاقات الائتلافية. وتنقل مصادر مقربة من نتنياهو خيبة أمله من حزبي الحريديم لأنهما بخلاف الماضي لا يكتفيان بشؤون جمهورهما بل يتدخلان في الشؤون العامة ولا يؤيدان موقفه بشكل فوري كما ظهر في موقف وزير الاقتصاد اورييه درعي الذي يفرض ممارسة صلاحيته بالالتفاف على رفض رئيس دائرة القيود المهنية الذي يبدي تحفظات على اتفاق الحكومة مع شركات الاستثمار في الغاز. من هذه الناحية ينطبق على نتنياهو القول «كالمستجير بالنار من الرمضاء» إذ كان قد بادر لتفكيك حكومته السابقة لأن شركاءه كانوا يشقون له عصا الطاعة ويتمردون عليه ويوجهون له انتقادات قاسية علانية كما شهدنا خلال عدوان «الجرف الصامد» على غزة. ويستدل من مراجعة معطياتها حتى الآن أن الحكومة الجديدة لم تحقق إنجازات حقيقية في قضية الصراع مع الفلسطينيين والاقتراب من تسويته ولا في مجال الشؤون الداخلية، والكثير من أفعالها تتسم بالطابع الوسطي الفئوي بسبب اهتمام مركباتها بجماهير هدف جهوية بالأساس.

دعم المستوطنات

أما «البيت اليهودي» فصب اهتمامه هو الآخر في تحقيق مكاسب تتعلق بجمهور هدفه الأساس- المستوطنون. فمن أبرز القرارات الحكومية في هذه الدورة تكريس ٣٥٠ مليون شيكل لشق شوارع وبناء بنى تحتية في المستوطنات وما بينها. بالمقابل فإن الليكود الفائز الأكبر بانتخابات الكنيست العشرين يعمل في الواقع من أجل تطبيق سياسات الأحزاب الأخرى المشاركة في الائتلاف والتي يضع كل منها سيف قطع عمل الحكومة على عنقه. من بين ٢٥٤ قرارا حكوميا (ليس تشريعا) هناك ١٣٠ منها تعتبر قرارات تنفيذية بادر لـ ١٠٩ منها وزير المالية موشيه كحلون (حزب كلنا) أما البقية (٢١) فهي بمبادرة رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو أو وزرائه وهي ليست قرارات حاسمة منها قرار بوضع خطة خماسية لـ «الوسطين الدرزي والشركسي»، احتفالية بمناسبة مرور عقد على فك الارتباط عن غزة، دعم مدينة عكا القديمة بعشرة ملايين شيكل، الاعتراف بكلية رمات غان كمؤسسة أكاديمية ومساعدة المرافق السياحية بعد الحرب الأخيرة على غزة التي تسببت بهبوط حاد بعدد السائحين الوافدين للبلاد الخ. وهناك ٢٦ قرارا للحكومة تعنى بخدمات الدولة وتعيين سفراء والمصادقة على معاهدات دولية وهناك ٢٧ قرارا حكوميا تعنى بإدارة الحكومة ذاتها كتشكيل لجان وزارية معظمها لم تجتمع بعد.

الاتفاق النووي

عمل نتنياهو في العام الأخير (من قبل الانتخابات العامة الأخيرة) على خدمة ثلاث أجندات: التهديد الإيراني، مشروع الغاز في البحر المتوسط واستقرار حكومته. على الصعيد الخارجي، في الأجندة الأولى منيت حكومة نتنياهو بخسارة «مطنطنة» لفشلها في منع الولايات المتحدة ودول الغرب من توقيع الاتفاق النووي مع إيران. لكن بالأجندتين أو الجبهتين الأخريين بمقدور نتنياهو أن يكون راضيا فقد نجح بعد عناء شديد في دفع موضوع استخراج الغاز من قاع البحر إلى الأمام بقرار أولي اتخذه الكنيست في مطلع أيلول وإن كانت الطريق ما زالت غير قصيرة لاستكمال التشريع واتخاذ القرارات الحكومية كي يبدأ في ضخ الغاز فعلا. وبما أنه نجح أيضا بتأمين أغلبية لتمرير الميزانية للعام المقبل في الكنيست فيبدو أن بيده فترة سنة ونصف السنة من الهدوء والاستقرار. وهذا يرتبط مع ما هو مفقود على صعيد العلاقات مع الفلسطينيين، فحتى الآن واظب نتنياهو على التهرب من أي محاولة لاستئناف المفاوضات مع السلطة الفلسطينية لأنه غير راغب بتسوية فيما شركاؤه في الحكومة مستوطنون ومن أنصار ما يعرف بـ «أرض إسرائيل الكاملة».

عمل نتنياهو في العام الأخير (من قبل الانتخابات العامة الأخيرة) على خدمة ثلاث أجندات: التهديد الإيراني، مشروع الغاز في البحر المتوسط واستقرار حكومته. على الصعيد الخارجي، في الأجندة الأولى منيت حكومة نتنياهو بخسارة «مطنطنة» لفشلها في منع الولايات المتحدة ودول الغرب من توقيع الاتفاق النووي مع إيران. لكن بالأجندتين أو الجبهتين الأخريين بمقدور نتنياهو أن يكون راضيا فقد نجح بعد عناء شديد في دفع موضوع استخراج الغاز من قاع البحر إلى الأمام بقرار أولي اتخذه الكنيست في مطلع أيلول وإن كانت الطريق ما زالت غير قصيرة لاستكمال التشريع واتخاذ القرارات الحكومية كي يبدأ في ضخ الغاز فعلا.

احتمالات البقاء

يشارك في هذه الحكومة الليكود، «كلنا» برئاسة وزير المالية موشيه كحلون (المنشق عن الليكود)، البيت اليهودي برئاسة وزير التعليم نفتالي بينيت، شاس حزب المتدينين الأصوليين الشرقيين برئاسة وزير الاقتصاد والرفاه آرييه درعي، يهدوت هتوراه حزب المتدينين الأصوليين الغربيين برئاسة وزير الصحة يعقوب ليتسمان. واليوم يمكن القول بثقة إن نتنياهو بادر للاحتفاظ بحقيبة الاتصالات من أجل ردع وسائل الإعلام التي تدأب على توجيه الانتقادات له ولحكومته كالقناة العاشرة. حتى الآن لم يبادر لأي إصلاح حقيقي في مجال الاتصالات بل منع عملية إصلاح بدئ بها من قبل في شركة الاتصالات الهاتفية «بيزك» ما يعني استمرار احتكارها لسوق الاتصالات الهاتفية الأرضية. في مجال الرفاه تواصل الحكومة هذه مسيرة سابقاتها بتقليص خدمات الرفاه التي تقدمها إسرائيل بعدما كانت هذه دولة رفاه، ويعترف وزير الرفاه أنه لم يتمكن بعد من القيام بإصلاحات كبيرة في مجال صلاحياته. يختلف المراقبون حول احتمالات بقاء أو سقوط هذه الحكومة بسبب كونها ضيقة لكن حكومات مثلها نجحت بالبقاء مدة طويلة. المؤكد أن نتنياهو نجح بتثبيت صورة القائد الملم بشؤون الأمن الوحيد في إسرائيل اليوم والآخرون من شأنهم تقسيم البلاد وتعريضها لاقتراب «داعش» من حدودها كما يقول هو بنفسه. لكن حكومته تمرر مشاريعها بشق الأنفس أحيانا ويفرض نتنياهو «حظرا جويا» على وزرائه فلا يغادرون البلاد إلا بإذنه. نتنياهو الذي يتطلع لولاية خامسة تنتظره تحديات جديدة في ظل إعلان الوزير السابق (المستقيل) غدعون ساعر (ليكود) عن رغبته المنافسة على رئاسة الحزب الحاكم وفي ظل احتمال انضمام قائد الجيش السابق غابي اشكنازي للسياسة ولحزب «المعسكر الصهيوني» كمرشح جدي لرئاسة الحكومة. تتجلى صعوبة أداء هذه الحكومة لمهامها في مشروع استخراج الغاز من باطن الأرض بالتعاون مع شركات استثمار كبرى فهناك أوساط داخل الائتلاف الحكومي تتحفظ من الاتفاق مع هذه الجهات الاستثمارية بدعوى أنه يضع بين يدها كميات هائلة من الطاقة التابعة للملك العام بسعر رخيص.

أقوال وأفعال

ساهم هذا التعادل بين الائتلاف والمعارضة بجعل الدورة الأولى للكنيست العشرين فعالة وفيها طرحت مشاريع قوانين اقتصادية– اجتماعية كثيرة لكن لوائح الكنيست تكشف عن هوة واسعة بين الأقوال وبين الأفعال.

مع ذلك فإن حزب «يش عتيد» الذي وعد بمعارضة قوية غاب رئيسه والكثير من نوابه عن الكثير من جلسات الكنيست في الدورة المنقضية، ومن النقاشات حول مشاريع قوانين اقتصادية– اجتماعية. وهكذا أيضا هو الحال مع أغلبية نواب «المعسكر الصهيوني» المعارض الذي يدعي أنه مهتم جدا بالشؤون الاقتصادية– الاجتماعية. ويبدي حزب «إسرائيل بيتنا» المعارض لامبالاة لافتة حيال القضايا الاقتصادية– الاجتماعية حيث تغيب نوابه عن الأغلبية الساحقة من الجلسات التي تداولت مشاريع

مع ذلك فإن حزب «يش عتيد» الذي وعد بمعارضة قوية غاب رئيسه والكثير من نوابه عن الكثير من جلسات الكنيست في الدورة المنقضية. ومن النقاشات حول مشاريع قوانين اقتصادية- اجتماعية. وهكذا أيضا هو الحال مع أغلبية نواب «المعسكر الصهيوني» المعارض الذي يدعي أنه مهتم جدا بالشؤون الاقتصادية- الاجتماعية. ويبدي حزب «إسرائيل بيتنا» المعارض لامبالاة لافتة حيال القضايا الاقتصادية- الاجتماعية حيث تغيب نوابه عن الأغلبية الساحقة من الجلسات التي تداولت مشاريع قانون اقتصادية- اجتماعية الطابع. بالمقابل فإن الكتلة الأصغر في الكنيست (ميرتس) كانت الأكثر نشاطا في هذه الشؤون.

قانون اقتصادية– اجتماعية الطابع. بالمقابل فإن الكتلة الأصغر في الكنيست (ميرتس) كانت الأكثر نشاطا في هذه الشؤون.

القائمة المشتركة

وهكذا أيضا بشكل مفاجئ «القائمة المشتركة»، الكتلة الثالثة في الكنيست، غاب نوابها عن هذه الجلسات التي بحثت مشاريع قوانين مثل «مساواة الفرص في السكن» أو مشروع قانون إعفاء المدينين في دائرة الأجرة. لكن داخل المشتركة هناك تفاوت بين نوابها من هذه الناحية، فيما يحتل النائب طلب أبو عرار المرتبة الأخيرة بقائمة المشاركات فإن أيمن عودة ودوف حنين هما الأكثر مشاركة بمثل هذه الجلسات مقارنة مع زملائهما في المشتركة.

عكست القائمة العربية المشتركة في الكنيست (١٣ عضوا) رغبة المجتمع الفلسطيني في إسرائيل (١٧٪) بتوحيد الأحزاب العربية ضمن قائمة واحدة لزيادة فرص تحقيق المكاسب. كما أعربت أغلبية واسعة من الفلسطينيين في إسرائيل كما يستدل من استطلاعات رأي كثيرة منها استطلاع لمركز «مدى الكرمل»، أيضا عن رغبتها بتغليب كفة الخطاب المدني والاهتمام أكثر بموضوع المواطنة أملا بتحسين الأوضاع المعيشية الصعبة وتخفيف أزمة السكن الحادة. المشتركة التي حازت على دعم واسع من قبل أصحاب حق الاقتراع العرب في انتخابات الكنيست العشرين (٧٠٪ نسبة الذين مارسوا حقهم بالتصويت ومنح ٩٠٪ أصواتهم للمشتركة) لم تقدم بعد مكاسب على الأرض يتطلع لها الفلسطينيون في أراضي ٤٨. في برنامجها تتبنى المشتركة برامج بقية مكوناتها الحزبية والتي يمكن اختزالها بتحقيق مساواة كاملة للمواطنين العرب وبتأييد مسيرة سلام مع الشعب الفلسطيني تنهي احتلال الضفة وغزة وتقيم دولة فلسطينية مستقلة.

المشتركة ورغم كونها الكتلة الثالثة في البرلمان الإسرائيلي هي جزء من السلطة التشريعية وخارج الائتلاف الحكومي وتواجه سياسات المماطلة والوعود الكاذبة بجسر الهوة بين المواطنين اليهود والعرب في مختلف النواحي الحياتية.

في ٢٠١٥/٠٨/١٣ التقى رئيس الحكومة الإسرائيلية نتنياهو قادة القائمة المشتركة بعد تهديد السلطات المحلية العربية بالإضراب. تم في الاجتماع بحث عدة قضايا وتمخض عن قرار ببلورة خطة خماسية لتغطية احتياجات المجتمع العربي وتحويل مبلغ متواضع بقيمة ١٥٠ مليون شيكل للسلطات المحلية العربية على مدار عامين. على مستوى التشريع كذلك لم يتمكن أي من نواب المشتركة حتى الآن من تمرير أي مشروع قانون، وهم كما في دورات سابقة يستغلون الكنيست منبرا للاحتجاج على سياسات الحكومة ورفع صوت المواطنين العرب وتمثيلهم كمجموعة قومية أصلية.

هناك فرصة واحدة لانتزاع حقوق وإحراز مكاسب حقيقية لـ «المشتركة» من خلال اغتنام الفرصة واستغلال ميزان الأصوات المتكافئ تقريبا داخل الكنيست. في شأن الغاز كان وما يزال بمقدور «المشتركة» التصويت لجانب المصادقة على المشروع مقابل مثل هذه المكاسب المشتهاة. بيد أن الحكومة لم تعرض ما هو مرض حتى الآن مقابل تصويت المشتركة مع مشروع الغاز رغم أنها من المعارضة. وهناك مشكلة ذاتية حالت دون ذلك، وربما تحول في

لكن «المشتركة» من جهة أخرى وبعد فوزها بالمكان الثالث في تدريج الكتل البرلمانية تحقق مكسبا مهما في الوعي العام، فمنذ الانتخابات العامة في مارس تحظى «المشتركة» باهتمام سياسي وإعلامي غير مسبوق في إسرائيل والعالم. تجلى ذلك في عدة مناسبات منها لقاء وزير خارجية ألمانيا وبناء على طلبه برئيس «المشتركة» النائب أيمن عودة في الفاتح من حزيران ٢٠١٥ وبدعوته لزيارة ألمانيا. ربما تتيح حالة التوازن بين كتلتي الائتلاف والمعارضة في الكنيست فرصة لـ «المشتركة» لتحقيق بعض المكاسب.

المستقبل دون إنجاز مثل هذه الصفقة تتمثل برفض مندوبي الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة لمثل هذه الصفقة رغم أن موقف بقية مكونات المشتركة مختلف، وهي تبدي مرونة في حال تلقت عرضا سخيا حقيقيا من الحكومة.

صفقة الغاز

تعكس عضو الكنيست عايدة توما – سليمان موقف الجبهة بالإشارة إلى رفض «تعزيز العلاقات المشبوهة بين رأس المال والسلطة». وتتساءل هل علينا الموافقة أن تصب أرباح الغاز في جيوب حيتان المال وأن نأتي لاحقًا لاستجدائهم في عطاء خيري؟ وتتابع «نحن نريد أن نحصل حقوقنا من هذه الأرباح كمواطنين وأن نطالب بحصتنا منها مع بقية المواطنين وليس عبر صفقات». ويبدو أن المشتركة لن تتبنى هذا الموقف المبدئي في حال تلقت عرضا حقيقا عما قريب فهي تدرك تعطش المجتمع العربي لإنجازات تبرر تشكيلها واستمرارها.

لكن «المشتركة» من جهة أخرى وبعد فوزها بالمكان الثالث في تدريج الكتل البرلمانية تحقق مكسبا مهما في الوعي العام، فمنذ الانتخابات العامة في مارس تحظى «المشتركة» باهتمام سياسي وإعلامي غير مسبوق في إسرائيل والعالم. تجلى ذلك في عدة مناسبات منها لقاء وزير خارجية ألمانيا وبناء على طلبه برئيس «المشتركة» النائب أيمن عودة في الفاتح من حزيران ٢٠١٥ وبدعوته لزيارة ألمانيا. ربما تتيح حالة التوازن بين كتلتي الائتلاف والمعارضة في الكنيست فرصة لـ «المشتركة» لتحقيق بعض المكاسب.

قوة المشتركة

وردا على تساؤلات حول جدوى «المشتركة» حتى الآن، يوضح لنا النائب مسعود غنايم أنه في حالتنا– ولدى أقليات قومية في العالم– الطريق النضالية من أجل التغيير والحصول على الحقوق رحلة جبلية طويلة. ويعلل الحاجة إلى الصبر على المشتركة بالقول إن الصراع مع الصهيونية لم يبدأ قبل عامين ولن ينتهي بعد عشر سنوات. منوها أنه لا مجال إلا لمراكمة المكاسب بجهد جماعي يجمع الحق والحكمة بالقول والفعل ويضيف «وكل جيل يسلم الراية لجيل قادم كي يقاوم الظلم والاضطهاد حتى نصبح يوما ما نريد مدنيا وقوميا».

ويرى غنايم أنه بالمشتركة سينقل المجتمع العربي نفسه من الهامش للمركز في وعيه ووعي الآخر بشكل غير مسبوق. ويرى غنايم أن تأثير «المشتركة» يتم في الاتجاهين: «ربما تكمن منفعة المشتركة الأهم بتأثيرها على وعينا ووعيهم وبكونها رافعة خطيرة لبداية تغيير حقيقي وتدريجي على الطابع اليهودي للدولة. المشتركة بداية ناجحة لبناء كينونة سياسية أكثر هيبة وجدوى في الكنيست وخارجه وفشل التجربة هذه سيصيب العمل السياسي العربي بجراح خطيرة».

يوسف جبارين

ويعتقد النائب د. يوسف جبارين أنه من السابق لأوانه تقييم عمل القائمة المشتركة، فالأشهر القليلة الأولى من عمل الكتلة تمحورت في ترتيب الأوراق التنظيمية الداخلية للكتلة وفي نقاش

وبلورة أدوات وأساليب عملها، وذلك من خلال إدارة مشتركة للكتلة تجمع كل مركباتها.

برأي جبارين، اجتازت الكتلة المرحلة الأولية بنجاح، وهو يسميها مرحلة المخاض الأولى نحو العمل المشترك وتطوير البرامج المشتركة. ويتابع «أنهينا مؤخرًا توزيع أعضاء الكتلة الى مجموعات عمل بحسب التخصصات، بحيث يركّز كل عضو كنيست موضوعا معيّنا، كما طوّرنا أدوات تواصل وتنسيق مشتركة». ويوضح أن الأشهر الأخيرة في الكنيست شهدت الكثير من مشاريع القوانين العنصرية استمرارًا للكنيست السابقة، ولذلك سخّرت الكتلة الكثير من طاقاتها وعملها البرلماني لمواجهة هذه القوانين. ويرى جبارين وهو محاضر في الحقوق أن للعمل المشترك دورا مهما في رفع مستوى التنسيق بين مركبات المشتركة، وفي تلميح لضرورة تعديل القائمة خطط عملها يعتقد ان التحدي أمام المشتركة في الأشهر القادمة يكمن بترجمة الشراكة في القائمة إلى برنامج عمل مشترك والعمل على تحقيقه، وعدم الاكتفاء بردود الفعل لما تطرحه الحكومة. ويرى جبارين أن المشتركة لا يقتصر دورها على البرلمان بل ويمتد إلى الميدان أيضا، ويقول إنها «خلقت مناخًا جماهيريًا مريحًا للعمل ميدانيًا، وبين ظهراني هيئات شعبنا ومؤسساته، كما وأعطت لتمثيلنا البرلماني وزنًا نوعيًا جديدًا نلمسه في حوارنا مع المكاتب الحكومية ومؤسسات الدولة، حتى لو لم يترجم ذلك إلى وزن سياسي أثناء التصويت على مشاريع القوانين المختلفة».

ورغم عدم وجود إنجازات مطلبية على الأرض، يقول جبارين إنه متفائل وإنه بمرور الوقت وتراكم تجربة العمل معا سيتمكن نواب المشتركة تدريجيًا من رفع مستوى أدائهم وتحقيق إنجازات ملموسة لشعبهم، رغم محدودية الإمكانيات المتاحة لهم من خلال المعارضة.

ويتقاطع معه زميله النائب عبد الله أبو معروف الذي يقول إن المشتركة تتيح فرصة للعمل أكثر مما لو كان النواب منقسمين بين أحزاب وذلك رغم العراقيل الكثيرة والسياسات العنصرية. ويعترف أبو معروف أن المشتركة لا تجد آذانا صاغية وأنها تتلقى وعودا كثيرة ما زالت على الورق ولم تترجم بعد لأفعال عدا بعض النقاط العينية المحدودة، ويتابع «تقدم الوزارات حتى الآن ضرائب شفوية لكننا ماضون في محاولة اختراق هذا الجدار الفولاذي ونحن بوحدتنا أقوى وأقرب للأهداف». ويبدي أبو معروف رضاه من مدى انسجام مركبات المشتركة ومستوى تنسيقها ويشدد على أنها تتصرف بمسؤولية وتعي أهمية العمل بتكامل وتنسيق، ويضيف «كافتنا نريد نجاح المشتركة ونسعى لذلك».

لكن الباحث د. مهند مصطفى يرش الماء البارد على أقوال بعض قادة المشتركة ويشير لأهميتها ولضرورة التعامل معها بوزنها الحقيقي ومراعاة ظروفها الموضوعية.

يقول مصطفى إن تعقيبه ينطلق من مجموعة من الادعاءات، أولها أن القائمة المشتركة لم تكن إنجازا انتخابيا في الأساس، وذلك رغم حصولها على ١٣ مقعدا في البرلمان الإسرائيلي ولتشكل ثالث أكبر قائمة في الانتخابات، بل إن إنجاز القائمة المشتركة هو في مجرد تشكيلها وليس في عدد الأصوات التي حصلت عليها. ويعزو ذلك للانقسام والتشرذم السياسي الذي ساد المشهد السياسي العربي في إسرائيل عشية الانتخابات. ومع ذلك فإن تشكيلها فرض عليها تحديات سياسية لم تكن القائمة المشتركة تتوقعها من جهة، ورفع سقف التوقعات منها بشكل كبير في صفوف الفلسطينيين في إسرائيل بشكل خاص، ولدى عموم الفلسطينيين والعرب بشكل عام، من الجهة الأخرى. ويرى أن تشكيل القائمة المشتركة فرض عليها تحديا داخليا أمام الجمهور العربي أكبر من تحديها الخارجي أمام النظام الإسرائيلي وحكومته، وخصوصا تحدي تنظيم المجتمع العربي وبناء مؤسساته الوطنية وقيادة العمل الجماهيري والنضال الشعبي وعدم الاكتفاء بالعمل البرلماني التقليدي. لكنه يتفق مع ما يقول أقطاب المشتركة بأنها شكلت نموذجا للكثير من الفلسطينيين في الضفة الغربية والشتات، كنموذج يمكن الاحتذاء به لإنهاء الانقسام في الساحة الفلسطينية بين حركة حماس وحركة فتح.

ويتابع «هذه التوقعات التي تجاوزت حدود المواطنة الإسرائيلية تفرض على القائمة المشتركة نهجا وسلوكا سياسيين يطمحان للاستجابة لهذه التوقعات منها، من حيث استمرار القائمة في البرلمان وعدم تفككها، من حيث تحسين أدائها البرلماني، قيادتها النضال الشعبي، وبناء المؤسسات العربية الوطنية القطرية، وزيادة ثقة الناس بالعمل السياسي». وبرأيه جاءت هذه التحديات في الفجوة بين توقعات قيادات القائمة المشتركة منها وتوقعات الجمهور، فالأحزاب التي شكلت القائمة المشتركة اعتبرت أن القائمة هي المعادلة الانتخابية الأفضل لتحقيق النجاح في الانتخابات، بينما اعتبر الجمهور العربي القائمة المشتركة إطارا سياسيا أوسع من مجرد كونها معادلة انتخابية ناجحة.

لجنة الوفاق

وردا على سؤال يوضح عضو لجنة الوفاق البروفسور مصطفى كبها أنه على العكس من توقعات الكثيرين ممن يدعون الخبرة في الشؤون العربية، والذين توقعوا تفكك القائمة المشتركة فورا بعد الانتخابات، نجحت هذه بالبقاء وهي لا تبدي أي علامة من علامات التفكك أو الإنهاك. ويعتبر أن هناك «تنسيقا معينا» في العمل البرلماني خاصة فيما يتعلق بتقسيم عضوية اللجان والتصويت، منوها بالمقابل لميل البعض للعمل المنفرد والسلوك حسب رواسب العهود الماضية.

ويرى كبها أن أهم إنجازات هذه القائمة اختفاء ظاهرة شظايا الأحزاب ونزولها إلى الحد الأدنى وكذلك أفول عهد النجومية الفردية والظهور أكثر كمنتخب.

وردا على سؤال حول إنجازات أخرى يضيف «حتى الآن لا إنجازات أخرى وليست هناك جوانب ملموسة أكثر على المستوى الشعبي».

انسجام داخلي

يتوقف تثبيت تجربة «المشتركة» وتعزيزها على قدرة واستعداد القيادات لتغليب الوطن على الحزبية والنجومية الشخصية وتطوير آليات لإدارة الاختلافات. بيد أن التجربة حتى الآن تدلل على أنها ما زالت تحتاج لترتيب أوراقها الداخلية وبلورة خطة للعمل تدير فيها اختلافات وخلافات، وتواجه تحديات ومعيقات على أنواعها. يدعو مراقبون كثر أقطاب المشتركة لضرورة تنظيم ذاتها وتعزيز العمل المشترك وتكامل الأدوار، والتحلي بالمسؤولية وتبني الحوار وبناء الثقة، وعلاقات اجتماعية تساعد في التفوق على الغيرة الشخصية. ويعتبر المنتخب الأول للمشتركة المحامي أيمن عودة واحدا من بين زملاء متساوين لكن صدارته للقائمة وتركيز الإعلام عليه بالذات يحمله مسؤولية أكبر منهم. بعض أوساط الجبهة ما زالت غير راضية حتى الآن من أيمن عودة بدوافع مختلفة قبل الانتخابات وبعدها، وهذا على خلاف الماضي بات معلنا اليوم.

وهناك مراقبون يقولون إن عودة يخطئ في حال لم يتنبه لخطورة استمرار الانبهار بالإعلام ولمكائد الصحافة الإسرائيلية ولعبها على أوتار داخلية حساسة. مثلما عليه الحذر من رهان مفرط على الشارع الإسرائيلي ومن اختلال الموازنة بين جمهوره العربي وبين الإسرائيليين، فمارتن لوثر كينغ بلور السود من خلفه قبل حملته الشجاعة للتأثير على البيض.

ويرى هؤلاء أنه داخل المشتركة تشكو بعض الأوساط من قلة تنسيق ومشورة تضاف لتحديات خارجية فيما يخشى بعضها الآخر من هبوط معين بنجوميته عقب سطوع نجم جديد. وبرأي مراقبين كثر ينبغي على مكونات المشتركة بكل الأحوال التفاهم على ذلك، وعلى مهام مركباتها بهدوء ومسؤولية وأخوية، وبمشاركة رؤساء الأحزاب ولجنة الوفاق، وهذه رسالة يبعث بها الفلسطينيون في إسرائيل لقادة المشتركة باستمرار وبأشكال شتى.

رسائل للقيادات

في مراجعة لما يرد في منتديات التواصل الاجتماعي يقول كثير من المعقبين إن المجتمع العربي يبعث برسائل متكررة منذ بدء العام مفادها أنه يريد عملا سياسيا حقيقيا مجديا يخفف أعباء معيشته وتحسين رفاهيته، يتقن الموازنة بين الوطن والمواطنة بعيدا عن الصراخ والمسرحيات. جاء ذلك على خلفية بعض المشاهد «المسرحية» في الكنيست، فيقول أحد هؤلاء المعقبين «المجتمع العربي سئم السياسة التقليدية، فاض به وملّ قيادات تعبد ذواتها تتخاصم على مذبح الأنا.

لم تعد تنطلي على المجتمع العربي الألعاب البهلوانية بالكنيست والإعلام، مثلما يرفض تصريحات تصب الزيت على النار تعود عليه كيدا مرتدا. إن المحافظة على طريق المشتركة وتطويرها ينسجم مع التغيير السياسي المنشود، فالشعب هذه المرة يعرف ما يريد وقد منح فرصة للمشتركة لطرح سياسة جديدة ونحن في انتظار الثمار».